ومعه ثلاثة جرحى بفعل سائق شاحنة في طلّوزة، في ١٣ آب (اغسطس). وسبق ان أُصيب طفل فلسطيني عندما صدمه «جيب» عسكري في مخيم جباليا، في ٢٤ تموز (يوليو)؛ وأُصيب مواطن آخر بالطريقة ذاتها وباليوم عينه، عند حاجز ناحال عوز في القطاع.

كذلك دلّت مجموعة احصاءات، أُصدرت في الفترة الاخيرة، على حجم الخسائر والمقاومة. مثلاً، لقد سجّلت المصادر الفلسطينية سقوط عشرة شهداء و٩٦٩ جريحاً واعتقال ٥١٩ مواطناً، خلال حزيران (يونيو)، فيما تمّ غلق ١٤ منزلاً ومصادرة أكثر من ألفي دونم، وأُصدر ٢٥٤ حكماً بالسجن، منها ١٦ حكماً مؤبداً و٤٨ حالة اعتقال اداري (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩١/٧/٢١). بالمقابل، أُصيب ٢٣ اسرائيلياً بجراح، بينهم ١٣ جندياً، نتيجة ٢٨٦ هجوماً «عادياً» و٧٨ عملية القاء قنابل «مولوتوف» وعمليتين مسلّحتين. أمّا الاحصاء الآخر، فأوضح سقوط ٤٧ مواطناً بأيدي «فرق الموت»، منذ مطلع العام ١٩٨٩، جميعهم من غير المسلّحين أو كتبة الشعارات على الجدران، وذلك ضمن ٨٠٦ شهداء برصاص الجيش، عدا مقتل ٦٦ اسرائيلياً وخمسة سيّاح أجانب و٣٦٠ متعاوناً مع الاحتلال (**القدس العربي**، ١٩٩١/٦/٢٧).

أمام هذا الهجوم المتواصل، سعت سلطات الاحتلال الى تقويض روح المقاومة. ومن ضمن ما فعلته المحاكم اصدار الاحكام بالسجن المؤبد على عشرة مواطنين بتهم قتل عملاء واسرائيليين، ومعظم المحكومين من «فتح». كما تواصلت الاعتقالات وأعمال اكتشاف الخلايا المسلّحة، وذلك على الرغم من الافراج عن ٣٥٠ سجيناً بمناسبة عيد الاضحى، في أواخر حزيران (يونيو)؛ اذ تمّ، في الفترة عينها، اعتقال خلية تابعة لـ «فتح» (الفهود السود) في رفح، ومعها اسلحة فردية وقنابل، وهي متهمة بقتل ١٣ عميلاً. تبع ذلك اكتشاف أمر خلية من «الشرطة الشعبية» في مخيم طولكرم، في الرابع من تموز (يوليو)، وخلية من «فتح» في مخيم بلاطة، في ١٩ الشهر، وأربع خلايا لـ «فتح»، في اليوم التالي، في مخيم الامعري والبيرة وبيتونيا وبيت كاحل والخليل. واعتقل عشرات الاشخاص في مدينة جنين ومخيمها، في الثاني من آب (اغسطس)، فيما تمّ اكتشاف أمر شبكة مؤلفة من ١٤ عضواً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في رام الله، في الثامن من الشهر، ممّا رفع المجموع العام، خلال الاسابيع الاخيرة، الى حوالى مئة معتقل (**القدس العربي**، ١٠ ـ ١٩٩١/٨/١١).

وقد لجأ الاحتلال، كذلك، الى مصادرة حوالى ثلاثة آلاف دونم، واقتلاع ٤٧٠ شجرة، وهدم، أو غلق، ١٣ منزلاً، وانذار ٢٣٤ عائلة في حي الانصاري في غزة بوجوب ترك منازلها، خلال الفترة ايّاها. غير ان جهد السلطات الاساس انصبّ على درس سبل مواجهة التصاعد الحادّ في العمليات الفلسطينية المسلّحة. فتمثّلت خطوتها الاولى بعرض فيلم تلفزيوني عن نشاط «فرق الموت»، في ٢١ حزيران (يونيو)، عقب قائد «حرس الحدود»، مشولام اميت، عليه، مدّعياً بأن ثمّة «فرقة موت» تابعة لوحدته، الى جانب الفرق الاخرى التابعة للجيش (**الحياة**، ١٩٩١/٦/٣٠). وأضاف رئيس الاركان الاسرائيلية الجديد، ايهود براك، صوته الى النقاش الدائر، مصرّحاً بأن الانتفاضة قد «غيّرت لباسها ولم تختف»، وانه يترتّب على الجيش تغيير أساليبه والعمل خارج محاور الطرق الرئيسة (**هآرتس**، ١٩٩١/٧/١٠). ثمّ عاد، في نهاية الشهر، ليقول ان الجيش يعدّ، فعلاً، أساليب عمل «أقل وضوحاً»، لمواجهة تصاعد الهجمات المسلّحة، دون الخوض في التفاصيل (**الحياة**، ١٩٩١/٨/١). وأُشيع، لاحقاً، ان السلطات تدرس امكانية احلال وحدات «حرس الحدود» مكان الجيش في أنحاء الارض المحتلة، نظراً الى كون تدرّبها وتسلّحها «أكثر ملاءمة» لمواجهة المقاومة المدنية والشعبية، علماً بأن التبديل ليس متوقّعاً قريباً (**القدس العربي**، ١٠ ـ ١٩٩١/٨/١١).

الّا ان التغييرات الفعلية شملت انشاء وحدتي شرطة جديدتين للحلول مكان الجيش في بعض أعمال «حفظ الامن» واجراء التحقيقات مع قاذفي الحجارة، فيما حلّ العقيد موشي يالون (بعد ترقيته الى لواء) مكان اللواء يعقوب أور، قائداً للمنطقة الوسطى (الضفة الفلسطينية)، والعقيد يومتوف سامعه مكان اللواء شموئيل تسوكر، قائداً للمنطقة الجنوبية (قطاع غزة)، وذلك ضمن جملة التعيينات الجديدة في هيئة أركان الجيش (**الحياة**،